

يقوم التنظيم السياسي التونسي على وجود ثلاثة سلط أساسية في البلاد تتمثل على التوالي في السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و السلطة القضائية. وقد أوكل المشرع إلى كل هذه السلطات صلاحيات محددة ونظم العلاقة بينها طريقة تمن الاستقلالية من جهة والتكامل بينها من ناحية أخرى . و يسند المشرع التونسي للسلطة التشريعية صلاحيات من النصوص القانونية بينما تختص السلطة التنفيذية في تنفيذ سياسة الدولة ويمكننا إصدار النصوص التنفيذية. وتتمثل السلطة التنفيذية في مؤسسة رئيس الجمهورية ومؤسسة الوزارة الأولى سابقا ورئاسة الحكومة حاليا. أما القضاء العدلي فيتمثل في المحاكم العدلية صاحبة الاختصاص المطلق للنظر في النزاعات المدنية و الجزائية . و يتمثل القضاء العدلي في المحاكم الابتدائية و محاكم الاستئناف و محكمة التعقيب و ذلك عملا بالمبدأ القانوني و المتعلق بموضوع حقوق الإنسان و الممثل في حق المواطن في محاكمة عادلة و على درجتين من التقاضي . و بالإضافة إلى القضاء العدلي كما سبق بيانه فإن السلطة القضائية تشمل على مؤسسة